قضية الصحراء الغربية
وانعكاساتها على الاتحاد المغاربي

د. مومن العمري
جامعة منتوري – قسنطينة

شكلت الصحراء الغربية، القضية الأساسية والمحورية التي تحكمت في مجمل القضايا خلال هذه المرحلة وخاصة تلك التوترات الحادة والخطيرة التي شهدتها منطقة المغرب العربي والتي كانت جد وثيقة الارتباط بقضية الصحراء الغربية، فما هي طبيعة هذه القضية؟ وكيف تطورت؟ وما هي انعكاساتها على مسألة الاتحاد المغاربي؟

جذور القضية الصحراوية

لقد تعددت المصطلحات بشأن موضوع "الصحراء الغربية" فالكتابات الأجنبية خاصة الفرنسية منها تستعمل كلمة «مسألة: Question»[1] ومصطلح « مشكلة: Problème »، كما تستخدم بعض الكتابات كلمة « أزمة:Crise » أو« نزاع: Conflit » والقليل من هذه الكتابات يستخدم مصطلح «قضية: Affaire » علما بأنه المصطلح الملائم والمناسب والأكثر دقة وعمق من حيث مفهومه ودلالته[2].

---

1 Fates Yoncef, *Essai d'interprétation des interventions militaires française en Afrique, cas du Zaire (Shaba) du Tchad et du Sahra occidental*, Thèse de magistère, Université d'Alger, 1980, p 50.

2 عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، دراسة قانونية وسياسية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986 المرجع السابق، ص 33.

لقد تكالبت الدول الأوربية الاستعمارية على القارة الإفريقية خاصة مع نهاية القرن 19 وقد انتهى الأمر بعقد مؤتمر برلين (1884/1885) الذي تم فيه تقسيم مناطق النفوذ في القارة وكأنها ممتلكات أو غنائم وليست دول وشعوب[1]. وبالنسبة لإقليم الصحراء الغربية فقد مر بثلاث مراحل هي:

1- المرحلة الأولى: وتبدأ من أواخر القرن 15م عندما بدأ البرتغاليون ينظرون إلى إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب كموقع استراتيجي هام لسوق الذهب والعبيد وكذلك للتصدي لانتشار الإسلام بالمنطقة وما حولها، ولهذا الغرض رست سفنهم لأول مرة عند رأس بوجادور ويعتقد أنهم أول من أطلق تسمية "وادي الذهب" على الإقليم.

2- في نهاية القرن نفسه (15م) شاركت إسبانيا والبرتغال في إنشاء بعض المراكز التجارية على السواحل الصحراوية وقد تمكنت إسبانيا من سلخ العديد من المناطق (مليلة، سبتة، طرفاية، إفني والساقية الحمراء ووادي الذهب) وهكذا أعلنت حمايتها على إقليم الصحراء الغربية عام 1884 بمقتضى الأمر الملكي الصادر بتاريخ 26 ديسمبر1884 وتأسيس ما عرف بـ " لجنة ريجيا للصحراء"[2] ثم قامت بإنشاء مراكز لها في مدينة الدخلة التي أطلقت عليها "فيلا سيزيروس" واتخذتها عاصمة للإقليم ثم انطلقت منها إلى باقي الإقليم.

3- وقد أدى ذلك الخلاف مع فرنسا انتهى بعقد سلسلة من الاتفاقيات لرسم الحدود بين مستعمراتها ومنها:

– اتفاقية باريس الموقعة في 1900/06/27 وبموجبها رسمت الحدود الشرقية والجنوبية لمنطقة وادي الذهب[3]

---

1 سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن 20، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1974، ج1، ص 126.

2 مولاي بلحميسي، "الاحتلال الإسباني للساقية الحمراء ووادي الذهب"، مجلة الأصالة، 28 (1975)، ص 53.

3 Le Borgne, « Le conflit du Sahara occidental », *Défense nationale*, mai 1983, p. 116.

- اتفاقية باريس الموقعة في 1904/10/3 والتي ظلت سرية إلى يوم 8 نوفمبر 1911 والتي كشفت عنها جريدة الصباح الفرنسية (*Le Matin*)[1].

- اتفاقية مدريد الموقعة في 27 نوفمبر 1912 والتي تم بموجبها رسم حدود إقليم الساقية الحمراء وادي الذهب بصورة نهائية[2].

ونتيجة لهذه الاتفاقيات أصبح إقليم الصحراء الغربية من مناطق نفوذ إسبانيا بلا منازع بعد أن أعلنت عدم وجود سلطة فعلية به، إذا اعتبرته إقليما بلا سيد " Territoire sans maître" كما جاء ذلك في قرارات مؤتمر برلين الثاني (1985/84).

*[3] من جهة أخرى ولتهدئة مقاومة القبائل الصحراوية عندها قامت بعقد سلسلة أخرى من الاتفاقيات مع رؤساء هذه القبائل ومنها:

- اتفاقية عام 1884 والتي أبرمتها مع بعض رؤساء قبيلة " ولد ديم " سيطرت بموجبها إسبانيا على مدينة الدخلة واعتبارها عاصمة للإقليم.

- معاهدة 1886 التي وقعتها مع رؤساء قبائل آخرين بعد أن توغلت بقواتها في مدينة "أجيل ".

- معاهدة الحماية 1934 التي وقعتها مع رؤساء القبائل بالإقليم وتعني حماية الإقليم من فرنسا[4].

---

1 جلال يحيى، محمد نصر مهنا وسوسن سليم، مسألة الحدود المغربية، الجزائرية والمشكلة الصحراوية، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص 515.

2 بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1976، ص 217.

*- وعلى إثر هذه الاتفاقيات قامت إسبانيا بإنشاء إدارة مستقلة في منطقة الريف المغربي على رأسها خليفة يمثل سلطان المغرب وهو ما يعتبر اعترافا بمغربية الإقليم، على عكس إقليم الصحراء الغربية الذي جعلته إسبانيا تابعا مباشرة للسلطة المركزية الإسبانية !!!

3 Gonidec, « Esquisse d'une typologie des régions africaines », *Revue pouvoir*, 25 (1983), p. 65.

4 عمر صدوق، المرجع السابق، ص 38.

المرحلة الثانية؛ وتمتد من عام 1931 إلى مرحلة الستينات، حيث ضاعفت إسبانيا قواتها التي بلغت 80.000 جندي للسيطرة كلية على الإقليم.

1- **المرحلة الثالثة:** وتنحصر هذه المرحلة ما بين فترة الستينات (1960/1975) وقد عرفت عدة تطورات منها:

- تمركز الأجهزة الإسبانية في إقليم الصحراء بعد اكتشاف مناجم الفوسفات والحديد والزنك والرصاص.

- إعلان إسبانيا ما عرف "ببرنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عام (1966)".

- منذ سنة 1961 أصبحت القوانين الإسبانية سارية على الصحراء الغربية.

- العمل على إخلاء الإقليم من سكانه الأصليين عن طريق تشجيع الهجرة نحو الأقاليم المجاورة إلى ما وراء البحار من أجل ترك المجال للأسبان الذين بلغ عدد المدنيين منهم حوالي15000 شخص عام 1970+ 50.000 عسكري+ 5000 شرطي.

- سنة 1966 أعادت إسبانيا إجراء تجديد وثيقة الحماية عن طريق جمع حوالي 8000 شخص لتثبيت سلطتها بالإقليم واتخاذ هذه الوثيقة قرينة أمام الأمم المتحدة لرفض تطبيق مبدأ" تقرير المصير".

- في 19 ديسمبر 1967، عمدت الحكومة الإسبانية إلى وضع شخصية معنوية محلية للصحراء عن طريق تكوين مجلس عمومي " الجماعة " يتألف من 32 عضوا مع تحديد شديد لسلطات هذا المجلس، وقد سبق أن أعلنت إسبانيا في 1961/04/19 اعتبار مدينة " العيون " عاصمة الإقليم [1].

- قامت إسبانيا بتخصيص 3 مقاعد للصحراويين في البرلمان الأسباني بهدف إدماج الإقليم نهائيا في "المتربول" وكان ذلك بناء على قانون إنشاء مقاطعة الصحراء الغربية الصادر في شهر جانفي 1958، حيث يتولى إدارة هذه المقاطعة "الحاكم العام التابع لرئاسة الحكومة". ونشير هنا إلى أن أسبانيا رفضت مرارا التخلي عن الإقليم،

---

1 بطرس بطرس غالي وآخرون، "حرب الصحراء في المغرب العربي (ملف وثائقي)" مجلة السياسة الدولية، 44 (1976)، ص 213.

كما رفضت قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار في الستينات ثم وعدت بتطبيق " مبدأ تقرير المصير" في السبعينات. وفي إجراء مفاجئ وغير مسبوق، قامت إسبانيا في 14 نوفمبر 1975 بتوقيع "اتفاقية مدريد الثلاثية بين أسبانيا والمغرب وموريتانيا " والتي تم بموجبها تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا وبالتالي انسحاب القوات الأسبانية منها نهائيا يوم 26 فيفري 1976 [1]. هذا ونشير إلى أن الاحتلال الأسباني لإقليم الصحراء الغربية واجهته مقاومة شعبية عبر مراحل تاريخية مختلفة، منذ أن وطئت أقدام المحتلين أرض الإقليم كما حدث سنة 1517 ثم سنة 1524 وكانت أشهر مقاومة تلك التي قادها الشيخ "ماء العينين وابنيه " مع بداية القرن 20[2] واستمرت إلى 1934 ، وإذا كانت المرحلة الممتدة اعتمدت ما بين 1935 و1957 قد عرفت نوعا من الهدوء النسبي[3] إلا أن المرحلة التي تليها والتي تمتد حتى سنة 1975 قد عرفت عدة عمليات عسكرية ضد المراكز الأسبانية وهو ما أدى إلى رد فعل عنيف من قبل الأسبان وحتى الفرنسيين الذي تمثل في عمليتين مشهورتين هما عملية "إيكوفيون يوم 10 فيفري 1958 وعملية "أوراقان" وقد استخدمت فيها الدولتان قوات بشرية ومادية هائلة مع محاصرة تامة لإقليم الصحراء لمدة 15 يوما كاملة[4]. كما عرفت هذه المرحلة بداية ظهور النشاط والوعي السياسي بتشكيل بعض التنظيمات البسيطة التي تطورت إلى تكوين ما يعرف بـ " الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب "أي جبهة البوليزاريو عام 1973 والتي أعلنت الحرب على الاحتلال الإسباني في يوم 20 ماي 1973.

مطامع المغرب الأقصى في إقليم الصحراء الغربية

---

1 عمر صدوق، المرجع السابق، ص 41.

2 محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، شرح وتعليق: ممدوح حقي، ط2، 1964 ج2، ص 494.

3 صلاح الدين عامر، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، القاهرة، دار الفكر الفارابي، ص 162.

4 عمر صدوق، المرجع السابق، ص 46.

بدأت المطامع المغربية في إقليم الصحراء الغربية تظهر إلى العلن مع بداية ظهور مؤشرات استقلال المغرب الأقصى، وتعود فكرة مطالبة المغرب بإقليم الصحراء الغربية بالتحديد إلى شهر نوفمبر من عام 1955 عندما أعد حزب الاستقلال المغربي ما عرف بـ "الكتاب الأبيض" الذي تبنته ونشرته الحكومة المغربية سنة 1960 والذي أكد على الحقوق التاريخية في بلاد "شنقيط" (موريتانيا) وحسب هذا الكتاب[1]، فإن مطالب المغرب تشمل جزءا من تراب الجزائر "بشار وتندوف" وجزء من مالي والسنغال والكيان الموريتاني كله وإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب بالإضافة إلى المطالبة باسترجاع المناطق التي تحتلها إسبانيا والمتمثلة في "مليلة وسبتة وطرفاية وإفني" وهو ما يسميه المغرب " بالمغرب الكبير le Grand Maghreb "[2].

- وقد عبر عن هذه الادعاءات رئيس حزب الاستقلال "علال الفاسي " في إحدى تصريحاته حيث قال: «... ما دام النظام الدولي قائما في منطقة "طنجة" والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية-المغربية، لم تنح عنها الوصاية، فاستقلالنا يبقى أبترا وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها ... »[3].

- وفي السياق نفسه قام حزب الاستقلال بإصدار مجلة أسبوعية تسمى "الصحراء" وذلك سنة 1966م بهدف نشر دعوى " المغرب الكبير " عن طريق الأبحاث التي تثبت صلات هذه المناطق بالمملكة المغربية الأم تاريخيا واجتماعيا ودينيا[4].

- كما قام الحزب وعبر العديد من الصحف والمجلات بحملة إعلامية كبيرة وواسعة تهدف إلى نشر الادعاءات المغربية في إقليم الصحراء الغربية وكذلك المناطق

---

1 Elsa Assidon, *Sahara occidental, un jeu pour le nord-ouest africain*, Paris, Maspero, 1978, p. 12.

2 عمر صندوق، المرجع السابق، ص 53.

3 Bertrand Fessad, « La question du Sahara espagnol», *Revue française d'études politiques*, 119 (1977), p. 78.

4 أديب مروة، "الصحافة العربية، نشأتها وتطورها "، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1961، ص 400.

الحدودية الجزائرية وهو ما جاء في جريدة "ألعلم" المغربية عن طريق نشر مقالين**جاء فيها " بأن حدود المغرب " يجب أن تمتد لغاية ما وراء نهر السنغال وأرفق ذلك خريطة "المغرب الكبير" موضحا الأهمية الإقتصادية للصحراء. ورافق هذه الحملات الإعلانية، حملة سياسية رسمية قادها النظام الملكي المغربي، وقد عبر عن هذا التوجيه الملك المغربي محمد الخامس في خطاب له بتاريخ 25 فيفري 1958، أكد فيه عن رغبته الأكيدة والحثيثة في العمل بهدف استرجاع الصحراء الغربية إلى المغرب[1].

– ولم يتوقف النظام المغربي عند الحملات الإعلامية والسياسية الرسمية، بل تجاوز ذلك إلى التدخل العسكري، حيث قامت القوات المغربية في سنة 1957 باختراق إقليم الصحراء الغربية، لكن القوات الإسبانية والفرنسية تدخلت برد تلك القوات[2].

– وقد ازدادت المطامع المغربية أكثر في إقليم الصحراء الغربية خاصة بعد عملية التنازل التي قامت بها إسبانيا على كل من إقليمي " طرفاية وإفني " عبر اتفاقيتين مشتركتين مع المغرب الأقصى على التوالي بتاريخ 1 أفريل 1958 و4 جانفي 1969[3]. من جهة أخرى قدم المغرب عدة مبررات لادعاءاته في إقليم الصحراء الغربية منها:

1. التاريخ المشترك والامتداد الجغرافي لهذه المناطق.
2. مبايعة أهل الصحراء للملك محمد الخامس بصفته أمير المؤمنين.
3. مصادقة بعض الصحراويين على اتفاقية مدريد الثلاثية.
4. إقرار محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 بوجود روابط قانونية بين سكان المغرب وبعض القبائل الصحراوية.

**– نشر الأول بتاريخ 7 جويلية 1956 والثاني في شهر جوان 1961.

1 Jacquier B., « L'autodétermination du Sahara espagnol» *Revue générale de droit international public*, 1 (1974), p. 292.

2 *Le monde diplomatique* n° 257, août 1975.

3 عمر صدوق، المرجع السابق، ص 55.

5. قلة عدد سكان الصحراء وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم في دولة مستقلة*.

القضية الصحراوية في أروقة الأمم المتحدة:

طبقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها القرار رقم 2627 المؤرخ في 30 أكتوبر 1970 فإن قضية الصحراء الغربية تدخل ضمن ما نص عليه هذا القرار: « في الحق تقرير المصير»، تؤكد الحق اللامشروط لكل الشعوب المستعمرة في تقرير المصير والحرية والاستقلال وتدين كل الإجراءات التي تمنع كل شعب من هذا الحق.

- تعترف بمشروعية الكفاح الذي تخوضه الشعوب المستعمرة من أجل نيل حريتها بجميع الوسائل التي تملكها وتطلب من كل الحكومات بهذا الصدد أن تأخذ بعين الاعتبار الإعلان حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

- تؤكد من جديد بأنه يحق للشعوب المستعمرة طلب وتلقي المساعدة في كفاحها العادل وفقا لأهداف ومبادئ الميثاق.

- وهو ما ساندته وشجعته جميع المنظمات الدولية والحركات العالمية والجهوية: كما هو الحال بالنسبة لحركة عدم الانحياز التي شجعت مبدأ حق تقرير المصير وناضلت من أجله باعتبار أن أغلب أعضائها كانوا ضحية الاستعمار[1].

واستنادا لهذه القرارات والنصوص، فإن شعب الصحراء الغربية يدخل ضمن الشعوب التي مازالت تكافح من أجل حقها في تقرير مصيرها[2].

هذا وقد مرت القضية الصحراوية في الأمم المتحدة بعدة محطات منها:

---

*- وهذا ما عبر عنه الرئيس التونسي " الحبيب بورقيبة " في تصريح له أثناء عقدة ندوة صحفية يوم 8 نوفمبر 1975 مدعما موقف النظام المغربي حيث قال: «... أعتقد أن الصحراء الإسبانية لا تعني شيئا، ولا أرى لماذا الإصرار على المطالبة بتقرير المصير " لقفة " من الرجال ....» لمزيد من المعلومات أنظر: *Le monde* du 11/11/1975.

1 ادوارد كاردل، جذور عدم الانحياز، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 70.

2 عبد المالك عودة، الأمم المتحدة وقضايا إفريقيا، القاهرة، مكتبة الأنجلو-المصرية، 1967، ص 6.

- المحطة الأولى : كانت بتاريخ 11 نوفمبر1960، حينما أعلن ممثل إسبانيا لدى منظمة الأمم المتحدة أمام " لجنة تصفية الاستعمار " قبول حكومته تقديم المعلومات حول الأقاليم المحددة في الفصل (6)، المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة.

- المحطة الثانية : كانت بتاريخ 26 نوفمبر 1972، عندما أعلن ممثل الحكومة الإسبانية أمام لجنة تصفية الاستعمار بأن حكومته ستنظم استفتاء في الصحراء الغربية ولابد من العمل على إعداد الظروف المناسبة لذلك.

- المحطة الثالثة: كانت في شهر سبتمبر 1973،حين صرح الجنرال " فرانكو" أمام الجمعية العامة الصحراوية بأن مبدأ تقرير المصير سيكون تطبيقه عاديا وبإرادة إسبانيا وعلى هذا الأساس، أعلنت الحكومة الإسبانية يوم 20 ماي 1974 عبر منظمة الأمم المتحدة بأن الاستفتاء في الصحراء الغربية سيكون تنظيمه تحت إشراف الأمم المتحدة خلال الفصل الأول من 1975[1].

واستنادا لتصريح الحكومة الإسبانية، أعلن النظام المغربي - إدعاء - بأن الاستفتاء سيكون إما بالاختيار بين البقاء تحت وصاية الأسبان أو الاندماج في المغرب، وكرد فعل على هذا الإدعاء المغربي، أرسل الجنرال " فرانكو" رسالة إلى الشعب الصحراوي جاء فيها:« إن الدولة الإسبانية تكرر بأن الشعب الصحراوي هو الوحيد الذي يحدد اتجاهه ولا يحق لأحد أن يغير إرادته والدولة الإسبانية تدافع عن الحرية والإرادة الحرة لقرار الشعب الصحراوي.»

- المحطة الرابعة: كانت في شهر جويلية 1974 حينما أبلغت إسبانيا عن طريق وزير خارجيتها سفراء كل من الجزائر، المغرب وموريتانيا في العاصمة الإسبانية مدريد عن قرب الإعلان عن مبادرة لوضع حق تقرير المصير حيز التطبيق الفعلي.

- المحطة الخامسة : في شهر سبتمبر 1974، حين أعلنت الحكومة الإسبانية فشل المبادرة السابقة وبالتالي فإن الشعب الصحراوي هو وحده الذي يملك الحق الشرعي في تقرير مصيره.

---

1 إسماعيل صلاح الدين، حرب البوليزاريو، بيروت، دار الوحدة، 1998، ص 35.

– المحطة السادسة: تمت في شهر ماي 1975، حين كونت الجمعية العامة للأمم المتحدة "لجنة خاصة" وكلفتها بدراسة الوضعية في الصحراء الغربية وهذا بإيفاد « بعثة تحقيق دولية إلى الإقليم وقد شكلت من ممثلي ثلاث بلدان هي (إيران، ساحل العاج وكوبا) ».

– المحطة السابعة: كانت في 15 أكتوبر 1975، حين قدمت البعثة تقريرها الذي أكدت فيه بأن سكان الإقليم يرغبون في الاستقلال التام وأنهم ضد أي عملية " ضم "[1].

هذا ونشير إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية قد اعترفت باستقلاله منذ شهر أكتوبر 1966[2].

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن هناك عشرات القرارات* التي صدرت بشأن القضية الصحراوية عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة، نصت في أغلبها على ضرورة تطبيق مبدأ " حق تقرير المصير"

وخاصة منها القرار رقم (2983) الذي نص على حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال.

---

1 عمر صدوق: المرجع السابق، ص 96.

2 Mohamed Bedjaoui, *Terre Mulbus droit historique et autodétermination*, Lahaye 1975, p. 60.

*- منها:- قرار 2072 الصادر بتاريخ 1965/12/16.

- قرار 2229 الصادر بتاريخ 1966/12/20.

- قرار 2428 الصادر بتاريخ 1968/12/18.

- قرار2591 بتاريخ الصادر بتاريخ 1969/12/16.

- قرار 2711 بتاريخ 1970/12/14.

- قرار 2983 بتاريخ 1972/12/14.

- قرار 3162 بتاريخ 1973/12/14.

- قرار 3292 بتاريخ 1974/12/13.

كما انتقلت القضية الصحراوية إلى مجلس الأمن بعد المسيرة الخضراء التي قادها النظام المغربي إلى إقليم الصحراء الغربية. حيث عقد اجتماعا طارئا بعد إخطاره من طرف الحكومة الإسبانية وأصدر قرارا استنكر فيه المسيرة المغربية وطالب المغرب بسحب المشاركين فيها فورا مع ضرورة إجراء مفاوضات مع الأطراف المعنية بالقضية، كما أرسل رئيس مجلس الأمن رسالة إلى الملك المغربي يطلب فيها منه توقيف المسيرة وهذا بتاريخ 4 نوفمبر 1975 فأجابه الملك المغربي " بأن المسيرة انطلقت لكنها سلمية "[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن القضية الصحراوية طرحت على محكمة العدل الدولية التي عقدت بشأنها أكثر من 30 جلسة علنية بين شهري ماي وجويلية 1975 وقد جاء نظر المحكمة بناء على سؤالين:

- الأول حول الوضع القانوني للصحراء الغربية الذي أكدت المحكمة أن الإقليم لم يكن في يوم من الأيام بقعة شاغرة بل كان مأهولا من قبل شعب عبارة عن قبائل وهي تتمتع بنظام اجتماعي وسياسي خاص بها.

- الثاني: حول الروابط القانونية مع المغرب، حيث قدم هذا الأخير عدة أدلة يراها بمثابة قرائن قانونية على تبعية الإقليم له مثل التلاحق الجغرافي، الروابط الدينية.... وأجابت المحكمة بأن هذه الروابط قد توجد في أي مكان في العالم وبين مجموعات بشرية متجاورة كما هو الحال بالنسبة للروابط الدينية بين دول العالم الإسلامي[2].

- كما عرفت القضية الصحراوية طريقها إلى المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وإذا كانت الجامعة العربية في بداية الأمر قد اتخذت موقفا منحازا للمغرب، فإن الأمور قد تغيرت فيما بعد، بعد اتضاح الصورة وتوفر معطيات جديدة[3].

---

2 بوعلام بن حمودة، "قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام"، محاضرة ألقيت أثناء ندوة جمعية الحقوقيين الجزائريين 30 سبتمبر 1975.

3 نبيه الأصفهاني، "محور الصراع في الصحراء الإسبانية" مجلة السياسة الدولية39(1975)، ص 151.

- أما بالنسبة لموقف منظمة الوحدة الإفريقية فإنه كان لصالح القضية الصحراوية وهذا استنادا لميثاقها الذي ينص في مادته (2/ف د) على: « القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله في القارة الإفريقية، بعد من الأهداف الأساسية للمنظمة » وهو ما تؤكده أيضا المادة (3/ف6):« ضرورة تفاني الدول الأعضاء في دعم ومؤازرة قضايا التحرير التام للأرض الإفريقية والتي لم تستقل بعد... ».

وقد طرحت القضية الصحراوية في العديد من مؤتمرات القمة للمنظمة وأكدت جميع دورات هذه المؤتمرات* على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما نشير أن المنظمة وفي خطوة إيجابية وهامة قررت منح العضوية للجمهورية الصحراوية في المنظمة[1].*

وبالموازاة مع ما عرفته القضية الصحراوية على الصعيد السياسي والدبلوماسي، عرفت المنطقة نزاعا مسلحا قادة الصحراويون لتحرير أرضهم وهو ما أدى إلى ظهور جبهة البوليزاريو حيث أنه وبتاريخ 27 فيفري 1976 وتحت ضغط الوطنيين الصحراويين، ولتفادي النزاع القانوني الذي يخلفه انسحاب القوة المستعمرة، أعلنت

---

*- تم تسجيل القضية الصحراوية لأول مرة في جدول أعمال مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة الذي انعقد في دورته الخامسة عشر العادية بالخرطوم بالسودان في الفترة ما بين 18و20 جويلية 1978 وقد أصدر المؤتمر توجيه أكد فيها على ضرورة تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء الغربية وكذلك ضرورة عقد مؤتمر استثنائي لدراسة هذه القضية.

كما انعقد مؤتمر قمة للمنظمة في دورته (16) بمنروفيا عاصمة ليبيريا من 17 إلى 20 جويلية 1979 قدم فيه تقريرا مفصلا عن القضية الصحراوية وبهذا الشأن أصدر المؤتمر قرارا نص فيه على " ضرورة ممارسة الشعب الصحراوي لحقه في تقرير المصير بتنظيم استفتاء عام وحر يسمح له باختيار أحد الاتجاهين

1- الاستقلال التام.

2- الحفاظ على النظام الحالي.

1 المجاهد الأسبوعي: العدد 11123، فيفري 1982.

* تم ذلك أثناء انعقاد مجلس وزراء المنظمة بأديس بابا بتاريخ 23 فيفري 1982، كما تم رفع العلم الصحراوي إلى جانب أعلام الدول الإفريقية يوم 25 فيفري 1982، وكانت حينئذ قد اعترفت بها 26 دولة إفريقية وقد بلغ عدد الدول المعترفة بها الآن 82 دولة.

جبهة البوليزاريو عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية التي اعترفت بها بعض الدول مباشرة بعد الإعلان عن قيامها. وبتاريخ 5 أوت 1979 تم إمضاء اتفاق سلام بين جبهة البوليزاريو وموريتانيا أكدت فيه انسحابها من النزاع، وبالرغم من انسحاب موريتانيا من منطقة النزاع إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من المعطيات ولم يخفف من صعوبة وتعدد الرهانات.

انعكاساتها على اتحاد المغرب العربي

يرى بعض الكتاب بأن الصراع أو النزاع في الصحراء الغربية ما يزال من الأسباب الرئيسية التي تعطل جميع المشاريع التي عرفها الفضاء المغاربي وعلى رأسها " اتحاد المغرب العربي " كتكتل جهوي، اقتصادي وسياسي، لكن عدم حل هذه المعضلة إلى الآن جعل هذا الاتحاد معلقا إلى إشعار آخر غير أن هذا النزاع ليس وليد اليوم بل هو مدرج في اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار على مستوى الأمم المتحدة منذ 1963، وتعد قضية الصحراء الغربية، آخر قضية لتصفية الاستعمار في القارة السمراء وأقدمها في الوقت ذاته وكل لوائح وقرارات الأمم المتحدة، أكدت على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إلى جانب لوائح الاتحاد الإفريقي الذي تعد الجمهورية العربية الصحراوية أحد مؤسسيه[1].

إن هذا النزاع انعكس سلبا على المنطقة المغاربية وخاصة على العلاقات الجزائرية – المغاربية، بسبب ادعاءات النظام المغربي واتهاماته المتكررة للجزائر بأنها وراء النزاع في إقليم الصحراء الغربية، وهو ما جعل الدول تسعى لحل هذا الإشكال، كما عبر عن ذلك الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد " بطرس غالي " في حديث صحفي تحت عنوان: " حل النزاع الصحراوي مرهون بإرادة الجزائر والمغرب " ومما جاء فيه: « ... ما يحز في نفسي هو فشلي في إقناع الجارتين الجزائر والمغرب في الجلوس وجها لوجه لإيجاد حل لمشكلة الصحراء الغربية، لقد حاولت خلال تواجدي على رأس الأمانة العامة للمنظمة الأممية (1992 – 1996) لعب دور الوسيط

---

1 رضا شنوفه، " الصحراء الغربية ... نزاع عطل الحلم المغاربي ويندر بعودة الحرب إلى المنطقة" جريدة الخبر، العدد 08/03/22/5275، ص 3.

بين الجزائر والمغرب، غير أن محاولتي باءت بالفشل: مع العلم أنه كان أمامنا طريقا سهلا للتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف ... القضية الصحراوية من أعقد القضايا رغم بساطتها الظاهرية لارتباطها بمصالح أطراف عديدة قوية التأثير... الحل مرهون أولا بتوفير الإرادة السياسية لدى الجزائر والمغرب ... »[1].

لقد حاول النظام المغربي من خلال ادعاءاته توريط الجزائر واعتبارها طرفا في قضية النزاع بإقليم الصحراء الغربية حتى يوهم الرأي العام العالمي والدولي بأن هذا النزاع مفبرك وأنه لا يوجد للقضية الصحراوية أو الشعب الصحراوي إلا من خلال ما تقوم به الجزائر من دعاية لهذه القضية: وهكذا حاول إبراز القضية على أساس أنها نزاع جزائري مغربي وليس نزاعا صحراويا مغربيا مثلما تؤكده جميع الوقائع والوثائق التاريخية والقانونية وهذا ما ذهب إليه إدريس البصري حيث جاء في تصريح صحفي له تحت عنوان: « الحكم الذاتي في الصحراء فكرة أجنبية مغشوشة » ،مما جاء فيه: « ... كنا نسمي هذه المنطقة بالصحراء المغربية، ولو كانت فعلا صحراء مغربية 10% دوليا ونهائيا لما كنا طرقنا أبواب الأمم المتحدة ولما ذهبنا إلى قمة منظمة الوحدة الإفريقية في نيروبي ... لا بد من إجراء استفتاء في آخر المطاف سواء حصل الاتفاق على خطة الحكم الذاتي أم لم يتم حولها، وأنا اعتقد أن موقف الجزائر مع المشروعية الدولية ... الإخوان الجزائريون هم أناس لا يمكن لأي كان أن يتهمهم بنوايا عدوانية أو عسكرية ضد المغرب، وما تردد من مثل هذا الكلام غير صحيح، وقد ساعدنا الأخوة الجزائريون في إطار الأمم المتحدة وقبلوا بالشروط ... »[2].

وهكذا وتأكيدا لهذا التصريح نلاحظ أن كل المحطات التي مر بها الصراع بين الشعب الصحراوي والاحتلال المغربي، تثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن حديث المغرب على الحرص على " وحدة التراب المغربي " ينم عن تناقض صارخ، ولعل

---

1 جلال يوعاتي، " بطرس غالي يتحدث عن إخفاق وساطته بين البلدين، حل النزاع الصحراوي مرهون بإدارة الجزائر والمغرب"، صحيفة الخبر، العدد 5273، 08/03/22.

2 أنيس رحماني، " إدريس البصري، الرجل القوي في حكم الحسن الثاني: الحكم الذاتي في الصحراء فكرة أجنبية مغشوشة"، صحيفة الخبر، العدد 2004/12/07، ص 12.

أكثر المحطات فضحا لهذا التناقض " اتفاقيتا " مدريد وهيوستن " اللتان أثبتتا أمام الرأي العام العالمي وصناع القرار الدولي بأن شعارات الوحدة تداس في كل مرة بأقدام المغاربة أنفسهم، وبعد ثبوت أطماع كل من المغرب وموريتانيا في الأراضي الصحراوية قررت المقاومة الصحراوية قطع صلاتها بهذين البلدين ولاثبات ما نقوله حول الادعاءات المغربية في إقليم الصحراء الغربية نذكر الأحداث الآتية:

- دخول المغرب في مفاوضات مع الإدارة الأسبانية وقد ترتب عن ذلك توقيع الاتفاق الثلاثي المعروف "اتفاقية مدريد " في 14 نوفمبر 1976 والتي نصت على تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، كما حصل اتفاق آخر نص على اشتراك إسبانيا في استغلال مناجم الفوسفات في إقليم الصحراء وبقاء أسطولها البحري للصيد في المياه الصحراوية وضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري.

لقد فضح هذا الاتفاق المزاعم والادعاءات المغربية في وحدتها الترابية عندما وافقت على تقسيم ما تدعيه من وحدة ترابية مع موريتانيا وإسبانيا[1]. وفي السياق نفسه نعرض إلى دراسة لعميد القانون الدستوري الإسباني " كارلوس رويث " والتي تحمل عنوان: " الطريق الطويل إلى مخطط بيكر الثاني ": حيث جاء فيها " بأن الفشل هو الذي دفع بالمغرب إلى محاولة للبحث عن متنفس قانوني عبر اتفاقية مدريد (14 نوفمبر 1975)

ولأن اتفاقية مدريد كانت محدودة زمنيا، حاول المغرب البحث عن مخرج آخر، وإيجاد مبرر لاحتلال إقليم الصحراء وهذا من خلال توقيع اتفاقية ثنائية مع موريتانيا بتاريخ 14 أفريل6197 حول الحدود تتضمن تقسيم الإقليم وسميت بـ "المعاهدة الخاصة برسم الحدود الدولية ما بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة المغربية والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1976/11/10، وقد تم تقسيم الإقليم الصحراوي كالآتي:

- أخذت موريتانيا الإقليم الجنوبي (وادي الذهب) أي تيرس الغربية بالتحديد.
- أخذ المغرب كل الإقليم الصحراوي الشمالي.

---

1 محمد بغالي، "من مدريد إلى هيوستن ... زالي التناقضات المغربية "، صحيفة الخبر، العدد 4986 : (2007/04/12)، ص 14.

وقد صدر بيان عن الأمم المتحدة يعارض هذا التقسيم وهذا تحت عنوان" احتلال قابل للتنديد "[1].

لقد أكدت القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومنها قرارات مجلس الأمن التي صدرت فيما بعد والتي صادق عليها المغرب (مخطط السلام 1990)، اتفاقية هيوستن 1997 ومخطط بيكر الثاني 2003، ما ذهبت إليه بشأن قضية التقسيم التي تمت بين المغرب وموريتانيا والتي تؤكد كلها على أن القضية الصحراوية هي قضية تصفية استعمار، مما يدل على أن الأمم المتحدة لا تعترف لا بالتقسيم ولا بدمج الإقليم الناتج عن المعاهدة المغربية- الموريتانية لسنة 1976.

وإذا كانت موريتانيا قد تراجعت عن خطئها وانسحبت من الصحراء الغربية بموجب اتفاقية مع جبهة البوليزاريو في 05 أوت 1979، اعترفت من خلالها على لسان رئيسها " محمد خونا ولد هيد الله " بالجمهورية الصحراوية، فإن المغرب قام بخرق نص المعاهدة التي وقعها مع موريتانيا وهذا بالاستيلاء على الجزء الجنوبي الذي كان من نصيب موريتانيا وهو ما يفقده مصداقيته لأن ذلك يتعارض واتفاقية رسم الحدود مع موريتانيا السابقة الذكر.

وتشير العديد من الوثائق والشهادات لساسة عالميين بأن المغرب يتحمل مسؤولية تعطيل مسار المفاوضات وبالتالي مسألة الاستفتاء التي كان هو من طالب بها وهذا التردد والهروب ينعكس سلبا على المنطقة المغاربية وعلى العلاقات بين دولها وبالتالي يؤثر على مشروع بناء اتحاد المغرب العربي ونستشهد هنا بدراسة للدبلوماسي البريطاني " كان روس " التي تضمنها كتابه الموسوم بـ " الدبلوماسي المستقل ... قصاصات من نخبة غير مسؤولة "، حيث حمل فيها المغرب مسؤولية عرقلة الجهود الأممية للبحث عن حل عادل ودائم للنزاع في الصحراء الغربية على أساس المخطط الأممي القائم على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ويؤكد قائلا: « لقد زرت

1 كارلوس رويث، المرجع السابق، ص 14.

الصحراويين وتأثرت بالغ التأثر بواقعهم وهم مازالوا ينتظرون من المجموعة الدولية، أن تعيد لهم الحق الذي حرموا منه ... »[1].

لقد تجاهل المغرب جميع القرارات الأممية وحتى دعوته إلى استفتاء بالصحراء الغربية سرعان ما تراجع عنها، كما أن المفاوضات التي شرع فيها الطرفان منذ سنوات ومنها " مفاوضات " " منهاست " التي عرفت عدة جولات اصطدمت كلها بالمواقف المتصلبة للوفد المغربي وهو ما حال دون التوصل إلى اتفاق مشترك[2].

من جهة أخرى يحمل ممثلوا الحكومة الصحراوية المغرب مسؤولية عدم التعاون للتوصل إلى حل مرضي للطرفين وبهذا الشأن يقول السفير الصحراوي " محمد يسلم بسيط " في حوار صحفي تحت عنوان " حمار المغرب سيقف عقبة... والاستفتاء هو الحل:« ... مقترح الحكم الذاتي الذي يريد المغرب أن ينفخ فيه الروح من جديد بأنه لا حدث، مؤكدا أن " الحكم الذاتي " ما هو إلا آخر خرطوشة درجة على إطلاقها كل الأنظمة الاستعمارية في العالم بعد أن فشلت في تمديد سياسة الترهيب والتنكيد والقمع في فرض سياسة الواقع الاستعماري ... »[3].

كما حظيت القضية الصحراوية باهتمام وسائل الإعلام المغاربية والعربية والعالمية حيث خصصت لها حصص خاصة لكشف ملابساتها والعراقيل التي تقف حجر عثر في طريق حلها وعلاقة ذلك بالمشروع المغاربي الكبير وهو اتحاد المغرب العربي وفي هذا الشأن خصصت إحدى القنوات التلفزيونية حصة تحت عنوان: «المغرب ومقترح الحكم الذاتي للصحراء الغربية »

وقد عرضت الحصة إلى العديد من التساؤلات التي طرحت ومنها:

---

1 كارن روس، "الدبلوماسي المستقل، قصاصات من نخبة غير مسؤولة"، دراسة، صحيفة الخبر، العدد 4950، 2007/03/01، ص 23.

2 الخبر، " اختتام مفاوضات منها ست 3 واستبعاد التواصل إلى نتائج مهمة "، العدد 5214، 2008/01/10، ص 10.

3 رضا شنوف، حوار مع سفير الجمهورية الصحراوية، الخبر، العدد 4933، 2007/02/10، ص 15.

- أن الصحراء الغربية كانت محتلة منذ القدم من طرف إسبانيا، فلماذا لم يطالب بها المغرب ويحارب من أجلها ؟

- لماذا لم يطالب بمدينتي سبتة ومليلية المحتلتين من قبل إسبانيا ؟

- بالنسبة لقضية مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك المغربي التي يوظفها النظام المغربي كسند قانوني لادعاءاته في الصحراء الغربية، فهل يمكن للرئيس الليبي معمر القذافي مثلا أن يطالب بأحقية ليبيا في الدول الإفريقية التي بايعه شيوخها أو قادتها ؟.

- لماذا يرفض المغرب مسألة الاستفتاء بعد أن وافق عليها في سنتي 1991 و1997 ثم تراجع عن ذلك ؟.

- لماذا يطرح المغرب مسألة الحكم الذاتي إذا كانت الصحراء الغربية مغربية فعلا؟.

- لماذا وافق المغرب على اقتسام الصحراء الغربية مع موريتانيا إذا كانت فعلا أرضا مغربية؟[1].

- لماذا يتفاوض المغرب مع ممثلي الصحراء الغربية ويعتبرها حركة تحرير، إذا كان يؤمن فعلا أنها مغربية؟

إن هذه التساؤلات الموضوعية تؤكد أن الادعاءات المغربية في مغربية الصحراء الغربية غير مؤسسة.

وهناك وثيقة تؤكد ما نذهب إليه بشأن الادعاءات المغربية في الصحراء الغربية والتي صدرت عن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال على شكل بيان بتاريخ 2 مارس 1958 حيث جاء فيه: " أنها قامت بتحليل الحالة في مجموع الشمال الإفريقي، على اثر حوادث جنوب المغرب وساقية سيدي يوسف وأمام استمرار الحرب بالجزائر والتطورات التي طرأت على الحالة الدولية... تعلن اللجنة التنفيذية عن احتجاجها ضد خلق منطقة تدعى الآن (منطقة الموت) في التراب

---

1 قناة الجزيرة (مباشر)، " المغرب ومقترح الحكم الذاتي للصحراء الغربية " يوم 2008/11/16، الساعة 11 مساءا.

الجزائري وعلى طول الحدود التونسية، يطرد منها السكان الجزائريون طردا، وتؤيد اللجنة التنفيذية كل التأييد الشقيقة تونس فيما تبذله من مساعي في المجال الدولي لإيقاف تنفيذ هذا التدبير الجائر المنافي للإنسانية... وتندد اللجنة بالعدوان المشترك الذي شنه الاستعماران الفرنسي والاسباني اللذان يمعنان في القنبلة والمطاردة والتقتيل لسكان الصحراء المدنيين الذين يكافحون في سبيل تحررهم وانضمامهم للوطن العربي..." [1].

الخاتمة

إن هذا العرض التحليلي لقضية الصحراء الغربية يضعنا أمام السؤال الذي نختم به هذا الموضوع وهو إلى أي مدى يمكن أن يؤثر النزاع في الصحراء الغربية على مستقبل اتحاد المغرب العربي ؟ وهل يمكن أن تكون هناك حظوظ لنجاح هذا الاتحاد دون حل هذه المعضلة ؟ أم يمكن تجنب هذا المشكل وتحييده عن قضية اتحاد المغرب العربي ؟. إن الإجابة عن هذا السؤال تتضمن الإشارة إلى بعض الاتجاهات التي تنظر إلى القضية من خلال عدة أطروحات:

- الطرح الأول: ويرى استحالة بناء اتحاد المغرب العربي دون إيجاد حل لمشكل النزاع في الإقليم الصحراوي وهذا الطرح يتبناه المغرب وبعض الموالين له ولتحقيق هذا الغرض يعمل المغرب بكل ما أوتي من قوة لإفشال مشروع اتحاد المغرب العربي حتى يبرهن على أن القضية الصحراوية هي العائق وبالتالي يحاول فرض الأمر الواقع والضغط على الدول المغاربية لمسايرته في أطروحاته التي تجعل من الصحراء الغربية أرضا مغربية.

- الطرح الثاني: ويقترح ضرورة تجاوز النزاع في الصحراء الغربية والعمل على بناء مشروع الاتحاد المغاربي وبالموازاة مع ذلك محاولة إيجاد حل مناسب للقضية الصحراوية وهذا الطرح يتطلب توفر إرادة سياسية من جميع الأطراف لنجاحه، ويتبنى هذا التوجه الجزائر وبعض أنصار القضية الصحراوية. إن حل معضلة النزاع في إقليم الصحراء الغربية بين المغرب والجمهورية الصحراوية ضرورة ملحة لحل قضية أكبر

---

1 جريدة العلم : 1958/03/03.

أهمية وهي اتحاد المغرب العربي الذي بقي مشروعا معلقا إلى أجل غير محدد[1]، فما هي الحلول الموضوعية لإنهاء هذا الإشكال أو النزاع الذي ألقى بضلاله على المنطقة وجعلها رهينة.

يمكن أن نقدم الأطروحات الآتية ومنها:

1- استعمال جميع وسائل الضغط القانونية والإنسانية من قبل المنظمة الأممية والرأي العام العالمي على المغرب لإرغامه على الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في الحرية والاستقلال بعيدا عن أي سيطرة مغربية.

2- قبول المغرب بمقترح الاستفتاء والذي أعلن عن رفضه في الفترة الأخيرة بعد أن كان قد وافق عليه سنة 1991 وكذلك الحال في سنة 1997 وحتى هذا الطرح يواجه مشاكل من الطرفين المغربي والصحراوي وهو ما حال دون التوصل إلى نتائج إيجابية رغم جولات الحوار التي تمت بينهما في إطار ما عرض بمفاوضات منها ست الأمريكية والتي لم تعط أية نتائج حتى الآن.

3- اعتماد مقترح الحكم الذاتي الذي تبناه المغرب مؤخرا وقوبل برفض تام من جبهة البوليزاريو لأنه لا يحتوي على ضمانات تلزم الأول بعدم الخروج عن إطار هذا المقترح وهو ما جعل الصحراويون يتخوفون من هذا المقترح.

إن هذه الأطروحات من شأنها إذا ما طبق إحداها أن يفتح الباب على مصاريعه لصفحة جديدة ولمستقبل جديد لمنطقة المغرب العربي ولكن نجاح مبادرة من هذه المبادرات يتطلب بعض الشروط الموضوعية ومنها:

-تقديم تنازلات من قبل جميع أطراف النزاع حتى يتم التوصل إلى حلول ترضي هذه الأطراف.

- ضرورة توفر إرادة حقيقية وحسنة لدى الأطراف للتوصل إلى تسوية نهائية.
- ضرورة توفر ضمانات دولية ملزمة لجميع أطراف النزاع[2].

---

[1] سفيان بوسنان، النزاع حول الصحراء الغربية، دراسة في تطور النزاع ومحاولات التسوية السلمية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص162.

[2] المرجع نفسه، ص165.

إن هذه الشروط من شأنها الوصول بالقضية الصحراوية إلى شاطئ الأمان وتخلص المنطقة من أكبر عائق يقف حجر عثرة في طريق إقلاع عملية التكامل الاقتصادي المغاربي ومن ثمة بناء مشروع اتحاد المغرب العربي الذي نحن في أمس الحاجة إليه من أي وقت مضى.

ونحن بدورنا نقول أنه إذا كانت قضية الصحراء الغربية تمثل معضلة حقيقية في طريق مشروع بناء اتحاد المغرب العربي، فإن هناك معضلات أخرى لابد من البحث لها عن حلول، والدليل على ما نقول أن الاتحاد المغاربي الحالي تأسس أثناء فترة النزاع في الصحراء الغربية وبالتالي لابد من إعادة النظر في مسيرة هذا الاتحاد بكل موضوعية وشجاعة وصراحة حتى نحدد طبيعة الصعوبات والعراقيل التي يواجهها هذا المشروع وبالتالي إمكانية تذليلها للتوصل إلى تحقيق هذا الهدف بعيدا عن سياسة الارتجال والعاطفة.